PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mogaz**
DATE:	**7-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Shorouk…The Full Story of the Oil Field that Stunned the World**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Competitors' News**
REPORTER:	**Maiada Abo Taleb**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

TOTAL
COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

الصحف الأجنبية تحدثت عنه وأكدت انه «ضربة قاضية لاعداء مصر»

«شروق».. القصة الكاملة لـ«حقل الغاز» الذى أذهل العالم

موقع المخابرات الامريكية: الحقل ضربة موجعة لتل أبيب وتركيا ويقوى من مكانة مصر فى العالم

اهتمت الصحف العالمية والإسرائيلية باكتشاف حقل الغاز المصرى الجديد «شروق»، ومن اللافت أن وسائل الإعلام الأجنبية نظرت إلى هذا الاكتشاف من زاويتين الأولى أنه سيقضى على أزمة الطاقة فى مصر والثانية أنه سيؤثر بالسلب على الاقتصاد الإسرائيلى الذى كان يستعد لتوقيع أكبر صفقة مع القاهرة فى ظل اكتشافات الغاز الإسرائيلية الأخيرة.

فى هذا الصدد قال معهد واشنطن فى تقرير له أعده الباحث سايمون هندرسون إنه فى بيان صحفى صدر فى ٣٠ أغسطس، أعلنت شركة «إيني» الإيطالية للطاقة أنها اكتشفت حقلا عملاقا للغاز الطبيعى قبالة سواحل مصر.

وأوضح التقرير أنه تحقق الاكتشاف بعد إجراء حفر على عمق ١,٤٥٠ متر تحت قاع البحر واستمرت أعمال الحفر إلى عمق ٤,١٣٦ متر، ويمكن أن يحتوى الحقل على ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، وهو واحد من أضخم الاكتشافات فى التاريخ.

ووفقا للمراجعة الإحصائية للطاقة فى العالم التى تصدرها شركة البترول البريطانية «بى بى» فإن لدى مصر بالفعل ٦٥ تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، وبالتالى فمن شأن الحقل الجديد أن يزيد من هذا الاحتياطى بنحو ٤٥ فى المئة وبعبارة أخرى، إنه يغطى حوالى ثمانية عشر عاما من الاستهلاك الحالى للغاز فى مصر.

وأضاف أنه من المرجح أن يعقد هذا الاكتشاف من الوضع الذى تمر به الزيادة الأخيرة فى خطط الغاز البحرية الخاصة بإسرائيل، والتى يُعتقد أنها تشمل تعاملات محتملة مع مصر كعميل وشريك فى التصدير على حد سواء، فعلى سبيل المقارنة، اكتشفت إسرائيل حتى الآن نحو ٣٥ تريليون قدم مكعب من الغاز فى مياهها، رغم أن جزءا ضئيلا فقط من هذا الاحتياطى قد صنف كـ «مؤكد». ويحتوى أكبر حقولها، «ليفياثان»، الذى لم يستغل بعد، على مايقدر بنحو ٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز.

وأضاف التقرير أنه من الممكن أن يؤدى هذا الاكتشاف إلى تفاقم الاحتكاك المستمر القائم فى إسرائيل حول سياسة الطاقة، التى أصبحت قضية داخلية ساخنة فى الأشهر الأخيرة. ولا يزال الكثير من الناس يشعر بالقلق من أن شركة «نيليك»، وهى الشريك الإسرائيلى لشركة الغاز الأمريكية «نوبل إنرجى» فيما يتعلق بالمشاريع البحرية، سوف تستفيد كثيرا من استغلال الغاز.

وكانت شركة «نوبل» قد أوقفت العمل على تشغيل حقل «ليفياثان» كما أجّلت توسيع حقل «تمار» الذى بدأ إنتاجه بالفعل، إلى أن يتم توضيح المناخ التنظيمى المتعلق بسياسة الطاقة فى إسرائيل بالإضافة إلى ذلك، وبينما عملت شركتى «نوبل» و«نيليك» على إعطاء الأولوية لتزويد الغاز إلى السوق المحلى الإسرائيلى، فإن خيارات التصدير قيد النظر والأكثر ربحية قد شملت التوصل إلى اتفاق محتمل لتصدير الغاز عبر خط أنابيب تحت البحر يمتد إلى محطات الغاز الطبيعى المسال فى مصر وهو اتفاق يجب أن يستثمر ما بين خمسة عشر وعشرين عاما ليكون مجديا من الناحية التجارية.

وأوضح التقرير أن الاكتشاف الجديد فى مصر قد يعنى أنه لا يمكن تقديم سوى التزام أقصر فترة وأقل جدوى وقد أدى هذا الاحتمال إلى قيام وزير الطاقة الإسرائيلى يوفال شتاينتز فى الثلاثين من أغسطس، بوصف الاكتشاف المصرى بأنه تذكير مؤلم بأن إسرائيل نائمة بينما يتغير العالم ويتقدم من حولها.

وأضاف التقرير أنه قد تم تأجيل صيغة توافقية سياسية إسرائيلية مفترضة لعدة أسابيع أخرى على الأقل بسبب إصرار وزير الاقتصاد الإسرائيلى أرييه درعى على أن يتم تعيين - أولا وقبل كل شىء - مفوض جديد لهيئة مكافحة الاحتكار كما أن الوضع المعقد قد يزداد سوء إذا قررت شركتا نوبل ودليلك أن الاكتشاف المصرى يقوض أساس مسودة الاتفاق الحالية القائمة بينهما.. وفى الوقت نفسه، خطة «نوبل/ دليلك» لاستغلال احتياطى قدره ٥ تريليونات قدم مكعب من حقل «أفروديت» قبالة سواحل قبرص سوف تحتاج كذلك إلى إعادة النظر فيها لأن مصر كانت العميل المنطقى لهذا الغاز أيضا.

وأشار التقرير إلى أن هذه التطورات يمكن أن تؤدى إلى إعادة إحياء خيار تصدير الغاز الإسرائيلى إلى تركيا، ذلك الخيار الذى تم اعتباره حتى الآن مستحيل سياسيا فى الوقت الذى لا يزال فيه الرئيس رجب طيب أردوغان الشخصية المهيمنة فى سدة الحكم.

ومن المرجح أن تكون هناك قضايا أخرى خاصة بأنقرة فى أعقاب الاكتشاف المصرى الجديد لأنه يقع بالقرب من الحدود البحرية مع قبرص، التى لا تعترف بها تركيا، وإذا تبين أن الحقل يمتد إلى المنطقة الاقتصادية الحصرية للجزيرة، فقد تقرر أنقرة التدخل.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر تركيا المنافس الإقليمى لمصر - فقد دعمت أنقرة جماعة الإخوان بقوة فى حين تعارض القاهرة بشدة هذه الجماعة، وفى الواقع، إن التحديات السياسية الدولية والمحلية التى يشكلها الغاز فى شرق البحر الأبيض المتوسط تجعل العوائق الفنية تبدو بسيطة نسبيا.

تحليل «هندرسون» فى موقع معهد واشنطن يبدو أنه مطابق تماما للواقع ومن الواضح أن هناك أزمة فى إسرائيل عززها هذا الاكتشاف واتضح هذا الأمر من خلال تناول الصحف العبرية للخبر فعلى سبيل المثال قالت صحيفة كالكليست الاقتصادية التابعة لصحيفة يديعوت أحرونوت إن الصدمة فى إسرائيل جاءت بسبب أن مصر خلال الفترة المقبلة لن تعتمد على الغاز الطبيعى الإسرائيلى المكتشف حديثا قبالة السواحل الإسرائيلية والتى كانت تنوى شراءه لسد احتياجاتها من الغاز لتوليد الكهرباء.

وأضافت أن العقود التى كانت تنوى إسرائيل تسويقها لكل من مصر والأردن بمليارات الدولارات وفق مذكرات تفاهم تم الاتفاق عليها مؤخرا قد لا تدخل لخزينة إسرائيل بعد هذا الاكتشاف الضخم الذى سيسد حاجة مصر من الغاز ويجعلها دولة مصدرة للغاز بقوة.

ولفتت إلى أن المنطقة التى تم اكتشاف الغاز المصرى الجديد فيها بالمياه الاقتصادية المصرية، كان قد تم توقيع الاتفاقية البترولية الخاصة بها فى يناير ٢٠١٤ مع وزارة البترول والشركة القابضة للغازات «إيجاس»، بعد فوزها بالمنطقة فى المزايدة العالمية التى طرحتها إيجاس.

وتابعت الصحيفة: لم يتوقف تأثير هذا الاكتشاف على إسرائيل عند هذا الحد بل إن البورصة الإسرائيلية تأثرت بشكل سريع حيث انهارت بورصة تل أبيب فى اليوم التالى للإعلان عن الاكتشافات الضخمة للغاز أمام السواحل المصرية، وجرى التداول فى بورصة تل أبيب وسط انخفاض حاد وغير مسبوق لأسعار الأسهم خاصة المتعلقة بشركات الطاقة.

وقالت الإذاعة العامة الإسرائيلية وقتها، إن مؤشر «تل أبيب-٣٥» قد انخفض فى التعاملات الصباحية للبورصة الإسرائيلية بنسبة ١,٨٪، فيما انخفض «مؤشر تل أبيب - ١٠٠» ١,٧٪ بينما يتراجع مؤشر «بلوتة» بنسبة ٢١٪.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن وزير الطاقة الإسرائيلى، يوفال شتاينتز، قوله تعليقا على اكتشاف الحقل «إن الاكتشاف هو تذكير مؤلم لإسرائيل على تغير العالم سريعا» وتابع حديثه: «اكتشاف الغاز فى مصر هو تذكير مؤلم بأنه بينما تسير إسرائيل بتلكؤ وبطء حيال الموافقة النهائية على خارطة طريق الغاز وتأجيل مزيد من التنقيب، فإن العالم يتغير أمامنا، بما فى ذلك تداعيات خيارات التصدير».

ومن جانبها وصفت صحيفة تايمز البريطانية إسرائيل بأنها تترنح بعدما تم الإعلان عن اكتشاف حقل الغاز الطبيعى الذى يهدد بتحطيم آمالها فى تحقيق مليارات الدولارات من بيع الطاقة إلى الدول المجاورة.

معهد واشنطن: انتاجه يعادل حجم استهلاك مصر من الغاز لمدة ١٨ سنة كاملة

«يديعوت أحرونوت»: خسائر متوالية لبورصة تل أبيب بسبب الاكتشاف.. ومصر قررت وقف استيراد الغاز من إسرائيل

كما علقت صحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية على أنباء اكتشاف حقل غاز طبيعى عملاق قبالة سواحل مصر، بأنه ضربة لشركات الغاز الإسرائيلية التى هبطت فى التعاملات على الفور.

وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، إلى أن التقديرات تشير إلى أن اكتشاف الشركة الإيطالية قادر على تزويد مصر بالغاز الطبيعى على مدار عقود مقبلة، حيث يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بنحو ٣٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى، فضلا عن أنه يغطى مساحة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر مربع، مشيرة إلى أن معظم الغاز المكتشف سوف يستخدم فى مصر، والفائض سيتم تصديره.

ورأى موقع ستراتفور المقرب من المخابرات الأمريكية أن هذا الاكتشاف ربما يعنى أن مصر بإمكانها إعادة تأسيس استقلالها فى مجال الطاقة مع إمدادات الغاز الطبيعى المتوقعة، منهية بذلك عدة سنوات صعبة لقطاع الطاقة فى البلاد.

وأضاف أنه النسبة لمعظم العقد الماضى، كان منتجو الطاقة الدوليون قادرين على كسب فقط ٢,٥٠ $ إلى ٢,٦٥ $ لكل وحدة حرارية بريطانية للغاز الطبيعى عند بيعها للشركة القابضة للغازات الطبيعية المصرية «إيجاس». شركة الغاز الطبيعى الحكومية المصرية. وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع معظم أسعار الغاز الطبيعى فى العالم، والتى تتجاوز فى بعض الأحيان حاجز الـ١٥ دولارا لكل وحدة حرارية بريطانية. وفقا لأحكام الصفقات التى تعمل بموجبها معظم شركات النفط الدولية فى مصر، يمكن للقاهرة إجبارهم على البيع بأقل من أسعار السوق العالمية).

ما يجعل الأمور أسوأ هو أن الحكومة المصرية عانت طويلا لدفع مستحقات شركات النفط العاملة. بحلول أواخر عام ٢٠١٣، كانت مصر مدينة لشركات الطاقة بمبلغ يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ ملايين جنيه من الدولارات ما دفع الشركات لإيقاف العديد من مشروعات التنقيب، أدى انخفاض الاستثمار إلى انخفاض الإنتاج المصرى، حيث انخفض إنتاج الآبار والحقول القديمة، فى الفترة بين عامى ٢٠١٢ و٢٠١٤ وحدها، انخفض الإنتاج المصرى من ٦١ مليار متر مكعب إلى ٤٩ مليار متر مكعب.

وفى الوقت نفسه، فإن الطلب على الغاز الطبيعى فى مصر، والذى أخذ يتنامى من عام إلى عام على مدار أكثر من ثلاثة عقود متصلة، بلغ ٥٣ مليار متر مكعب فى عام ٢٠١٣. وكان لذلك تأثيران رئيسيان.. أولا: تراجع الإنتاج المحلى يعنى دائما تراجع المعروض المحلى لأن مصر ليست لديها القدرة على استيراد الغاز الطبيعى من المنتجين الآخرين ما تسبب فى انخفاض استهلاك الغاز الطبيعى فى مصر إلى ٤٨ مليار متر مكعب فى عام ٢٠١٤.. ثانيا: كان ذلك يعنى بالضرورة أن على مصر إجبار شركات الطاقة على ضخ المزيد من الغاز الطبيعى فى السوق المحلى، وهو ما جعل الأمر أكثر صعوبة على شركات الطاقة لتبرير إعادة الاستثمار فى قطاع التنقيب والإنتاج فى مصر، لم تكن أى من هذه الجهود لتصبح مستدامة.

وقال ستراتفور إنه بعد أن تم انتخابه فى عام ٢٠١٤، قام الرئيس عبد الفتاح السيسى بإجراء إصلاحات فى قطاع الطاقة، بما فى ذلك خفض دعم الطاقة الذى يمثل ٢٥٪ من ميزانية الحكومة. وسمح ذلك للقاهرة بدء جدولة السداد لشركات النفط الأجنبية، وخفضت مصر ديونها غير المسددة من أكثر من ٦ مليارات دولار أواخر عام ٢٠١٣ إلى ٣,٥ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٥، وكانت القاهرة تأمل أن ينخفض الدين إلى أقل من ٣ مليارات دولار بحلول شهر أغسطس على الرغم من أن الأرقام ليست متاحة بعد. وفى مثال واحد على سداد الديون، فإن مصر ستدفع لشركة إينى مبلغ ٤ دولارات إلى ٥,٨٨ دولار لكل وحدة حرارية بريطانية مقابل ٢,٦٥ دولار سابقا.

وأشار ستراتفور إلى أن زيادة عائدات شركات النفط تعنى أن هناك مشاريع جديدة، كما تعنى عودة المشاريع القديمة إلى الطاولة. ففى مارس، أعلنت بريتش بتروليم أنها سوف تستثمر ١٢ مليار دولار لتطوير عدد ٢ بلوك بحرى من شأنها أن تبدأ الإنتاج فى عام ٢٠١٧، وذلك بهدف إنتاج ١٢ مليار متر مكعب سنويا فى نهاية المطاف.

وفى إطار ذلك، قالت إينى أنها سوف تسرع من عملية تطوير اكتشافها الأحدث وأنها تأمل أن يبدأ الإنتاج بحلول عام ٢٠١٧.

ورأى ستراتفور أن الجدول الزمنى متفائل على الأرجح، لكن الحقل يمكن أن يضيف ما لا يقل عن ١٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠. وشركات النفط العالمية ربما ستبقى مهتمة بمصر لأنها واحدة من الأماكن القليلة التى قامت بزيادة العائدات على مدى السنوات الخمس الماضية فى حين أن أسعار الطاقة العالمية قد انخفضت.

وكان انخفاض مستويات إنتاج مصر قد دفع قبرص وإسرائيل إلى الاعتقاد أنها يمكن أن تتدخل لتوفير احتياجات مصر. ففى عام ٢٠١١، اكتشف نوبل إنرجى حقل الغاز الطبيعى أفروديت فى المياه القبرصية بعد عام من العثور على حقل الغاز الطبيعى ليفياثان فى المياه الإسرائيلية كلا الحقلين، رغم ذلك، هما من حقول المياه العميقة مرتفعة التكاليف والبعيدة عن أسواق الغاز الطبيعى التقليدية مثل أوروبا. أى مشروع تصدير إلى تلك الأسواق مثل خيار الغاز الطبيعى المسال العائم أو مد خط أنابيب إلى تركيا يمكن أن يصبح باهظ التكاليف فى الوقت الذى اكتشفت فيه مصر حقلا رئيسيا آخر للغاز الطبيعى.

وقال ستراتفور إن كل من الغاز الخاص بإينى (مصر) ونوبل إنرجى (إسرائيل وقبرص) يمكن أن يبدأ تشغيله بحلول عام ٢٠٢٠، والنظر إلى عملية الموافقات الميسرة من مصر وارتفاع القيمة الإحصائية للمورد المحتمل فإن ذلك يعنى أن مشروع إينى ربما يلقى فوق ليفياثان وحيث إن احتياجات إسرائيل المحلية من الطاقة لا تشكل أكثر من ٦٠٪ من إنتاجها، فإن النسبة المالية يجب أن يتم تصديرها لجعل المشروع ذا جدوى من الناحية الاقتصادية. ولذلك فإن إعلان إينى وضع مشروع ليفياثان كله فى خطر.

ولفت الموقع إلى أن إسرائيل كانت تأمل أن ترى مصر قد صادرت تعتمد فى مجال الطاقة على الغاز الطبيعى الإسرائيلى لتعزيز العلاقة الاستراتيجية بينهما. ولكن على الرغم من أن إسرائيل لن تكون قادرة على استخدام الطاقة لبناء علاقتها مع القاهرة، فإن أمن الطاقة فى مصر يحسن أيضا من فرص استقرار الحكومة. وهذا سيفيد إسرائيل التى يريد استقرار الأوضاع فى البلاد. وفق للموقع

ميادة أبوطالب